

الإمارات للصرافة» توقع بروتوكول تعاون مع موقع «مصريون في الكويت» وتندشن المهرجان المصري

أعلنت شركة مركز الإمارات العربية المتحدة للصرافة عن توقيعها بروتوكول تعاون مع موقع (مصريون في الكويت www.egkw.com) لتكون الشركة بموجب هذا البروتوكول هي الراعي الرئيسي للموقع مع بداية العام الجديد. وقالت الشركة في بيان صحافي أنها أقدمت على هذه الخطوة إيماناً منها بأن العصر الحالي أصبح هو عصر الإنترنت وأن مرادى الشبكة العنكبوتية في ازدياد مطرد وأنها اختارت هذا الموقع لدوره الفاعل والبناء والمهم بين المصريين في الكويت وهم الشريحة الأكبر التي تقوم بتحويل الأموال من الكويت كاشخاص.

ولفتت الشركة إلى أن الموقع المستمر في تقديم خدماته للمصريين منذ أكثر من سبع سنوات استطاع أن يستحوذ على اهتمام الكثير من المصريين وغيرهم كونه فكرة غير مسبوقه أصبحت تقلد من الآخرين لكن تبقى الريادة والتميز لهذا الموقع الذي اكتسب ثقة أعضائه وزواره.

وقال المدير العام في شركة مركز الإمارات العربية المتحدة للصرافة بالنسبة فاري ان الشركة دشنت مؤخراً المهرجان المصري «أرسل أموالاً تريح أموالاً»، والذي تقدم فيه الشركة خصومات على عمولات التحويل لتصبح بقيمة دينار ونصف فقط للتحويل السريع وقيمة نصف دينار فقط للشيكات. وأشار فاري ان ان مركز الإمارات للصرافة يقدم جوائز قيمة خلال المهرجان يبلغ مجموعها 110 آلاف جنيه مصري للتحويل إلى مصر، موضحاً ان الشركة تقدم أيضاً خدمة التحويل لمعظم البنوك في مصر وخدمة ويسترن يونيون للتحويل السريع وأن السحوبات سنجرى في أفرع الشركة المنتشرة في محافظات الكويت وفقاً لجدول زمني ينتهي بالسلح لجائزة الكبرى والبالغة 50 ألف جنيه في الخامس من أبريل المقبل.

ولفتت الشركة إلى أن تخصيص مهرجان تحويلات المصريين إلى مصر من شأنه أن يزيد من إقبال هذه الشريحة على الشركة كما أنه يعكس وعي الشركة بالعدد الكبير لهذا الشريحة والذي يصل إلى حوالي 600 ألف نسمة في الكويت موضحاً أن هذا العدد الكبير يعد قوة اقتصادية ضاربة ومغرية لأي شركة للتعاون معها وتخصيص المهرجانات لها والعروض المناسبة.

«بيان»: البورصة تستقبل 2012 بخسارة تدفع المؤشر السعري إلى هبوط قياسي

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إن سوق الكويت للأوراق المالية استقبل الأسبوع الأول من عام 2012 بخسارة جديدة دفعت مؤشريه للهبوط إلى مستويات قياسية، خاصة السعري، الذي أنهى الأسبوع عند مستوى 5726,9 نقطة وهو أدنى مستوى لإغلاق له منذ 2004 إذ بلغ 5719 نقطة في 11 أغسطس 2004.

وأضاف التقرير إن حالة الترقب ما زالت سائدة في السوق ومن المتوقع أن تستمر إلى حين ظهور إعلانات الإنتاج السنوية للشركات المدرجة، كما أن جزءاً من تحفظ المتداولين يرجع إلى انتظارهم للانتخابات البرلمانية المرتقبة وما سنسفر عنه، وقد انعكس ذلك على السيولة المتداولة في السوق والتي سجلت انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالأسبوع قبل الماضي. وأوضح أن جلسات الأسبوع الماضي اتسمت بتزايد الضغوط البيعية التي شملت العديد من الأسهم القيادية والرخصية معاً، الأمر الذي أدى إلى تراجع المؤشر السعري لمستويات متدنية جداً لم يشهدها منذ عدة سنوات، وذلك في ظل اعتماد المحفزات الإيجابية التي من شأنها إعطاء دفعة معنوية إيجابية للمستثمرين بدعمهم للمشراء فضلاً عن استمرار تدهور أسعار الأسهم بشكل واضح.

ولفت إلى ان جلسات الأسبوع الماضي لم تخل من عمليات الشراء الانتقائية التي تتركز على بعض الأسهم ولاسيما القيادية منها، وهو ما ساهم في تحسن أداء المؤشر الوزني بعض الشيء.

وأكد التقرير أن بعض الجلسات اليومية شهدت عمليات مضاربة سريعة على عدد من الأسهم الصغيرة وهو ما انعكس على أداء السوق في شكل تذبذب محدود وقد شهدت السيولة المتدفقة إلى السوق تراجعاً واضحاً خلال الأسبوع الماضي وذلك في ظل حالة العزوف والإحجام عن التعامل التي تهيمن على بعض المستثمرين نتيجة تزايد المخاوف من احتمال تدهور أسعار الأسهم من جهة وترقيهم للنتائج السنوية للشركات المدرجة من جهة أخرى.

وأشار إلى ان القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية انخفضت بنسبة 1,55٪ خلال الأسبوع الماضي لتصل إلى 28,11 مليار دينار بنهاية تداولات الأسبوع حيث تراجعت القيمة الرأسمالية لجميع قطاعات السوق باستثناء قطاع الشركات غير الكويتية.

وذكر أن قطاع الخدمات تصدر لائحة القطاعات التي سجلت تراجعاً جاء بعده قطاع الخدمات وحل قطاع الصناعة ثالثاً لجهة نسبة التراجع، بينما كان قطاع البنوك أقل القطاعات انخفاضاً.

صندوق كاسكو الاستثماري

القيمة الصافية للوحدة كما في 31 ديسمبر 2011

0.921 دك

أخبار خمس شركات يستثمر بها الصندوق

- بيت التمويل الكويتي
- بنك برهان
- شركة مشاريع الكويت القابضة
- شركة المحصنة المشتركة للمقاولات
- بنك الكويت الوطني

تقبل طلبات الاشتراك والاسترداد من 01/2012 لغاية 23/1/2012

للاستفسار: 26 26 185
 1912 - 1904 خليوي
 @kamcotweets
 KAMCO - KIPCO Asset Management Company
 kamconline.com

لمدة شهرين.. وإنجاز مقترح ضوابط التصنيفات الخاصة بالفنادق وفقاً لأفضل الممارسات العالمية بورسلي تصدر قراراً بتشكيل فريق تنمية وتطوير القطاع السياحي

وأعضاء خارجيين متخصصين من اتحاد الفنادق وغرفة التجارة والصناعة. وجاء هذا القرار في إطار استراتيجية الوزارة الرامية لتطوير أداء القطاعات الإنتاجية والتي قطاعات الصناعة والسياحة والمشروعات الصغيرة والتي تعتبر من أحد الروافد الرئيسية الهامة في تنوع الناتج المحلي الإجمالي عبر النقطي. وأشارت إلى أن الفريق يختص بعدد من المهام وهي مراجعة وتطوير الأنظمة والقرارات لتفعيل وتنمية السياحة ومراجعة وتحديث أسس وضوابط

اهتمامها في هذا القطاع جاء تناغماً مع السياسات التي نصت عليها خطة التنمية للدولة ومن منطلق إيمانها بأهمية هذا القطاع لما له من دور أساسي في خلق فرص العمل للشباب الكويتي وفرص لتوظيف رؤوس الأموال في الدولة لتنوع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل. ولقد جاء تشكيل فريق العمل بناء على القرار الوزاري الذي أصدرته وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي رقم 562 لسنة 2011 والصادر بتاريخ 7 من ديسمبر الماضي ويحتوي الفريق على معنيين بالوزارة



د.أماني بورسلي

كشفت وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي أنها أصدرت قراراً بتشكيل فريق عمل معني بتنمية وتطوير قطاع السياحة لمدة شهرين، وقد بدأ الفريق بتنفيذ أهداف تشكيلة ومنها وضع للمسمات الأخيرة لتقريره الخاص بالمقترح الخاص بقرار ضوابط التصنيفات الخاصة بالفنادق والشقق الفندقية وسيقوم بالاستمرار برفع التوصيات والإجراءات المطلوب تنفيذها لتطوير القطاع السياحي في الكويت وذلك تمهيداً لإقرار قانون متكامل لدعم القطاع. ولفتت بورسلي إلى أن

الاقتصاد المحلي عرضة لمخاطر انتكاس أداء الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي

«النشال»: 5,4% النمو الحقيقي المتوقع للاقتصاد في 2012

أذونات الخزانة، لمدة 3 شهور، نحو 0,915٪، وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 93,4٪، من إجمالي أذوات الدين العام، ويمثل الدين العام ما نسبته 4,07٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المتوقع لعام 2011، الذي بلغ نحو 45,35 مليار دينار. وظل سعر الخصم ثابتاً، عند 2,5٪، تأكيداً لتوجهات بنك الكويت المركزي بتبني سياسة نقدية توسعية، لتخفيف حدة تداعيات الأزمة المالية العالمية. وبلغ عرض النقد (2M)، كما في نهاية أكتوبر 2011، نحو 27,6427 مليار دينار، بارتفاع بلغت نسبته 7,8٪، عن مستوى نهاية 2010. وبلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، والمقدمة من البنوك المحلية، في نهاية أكتوبر 2011، نحو 25,4904 مليار دينار، وتمثل نحو 58,6٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع، بلغت قيمته 290 مليون دينار، وبنسبة نمو بلغت نحو 1,1٪، مقارنة بنهاية 2010. وبلغ إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، في نهاية أكتوبر 2011، نحو 29,9841 مليار دينار، وتمثل نحو 68,9٪ من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، مقابل نحو 28,6096 مليار دينار، في نهاية 2010، أي بارتفاع بلغ 1,3745 مليار دينار، وبنسبة نمو بلغت نحو 4,8٪، ويخص عملاء القطاع الخاص، من إجمالي الودائع، نحو 26,6395 مليار دينار، أو ما نسبته 88,8٪، ونصيب وادع عملاء القطاع الخاص، بالدينار، منها، نحو 24,3131 مليار دينار، أي ما نسبته 91,3٪، وبلغت الودائع، بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص نحو 2,3264 مليار دينار.



مشروع التنمية الجديدة سترفع من النمو الحقيقي للاقتصاد الوطني في العام الجديد

ولأن الاقتصاد المحلي يعتمد على النفط بنسبة 93,5٪ من حصيلة صادراته، وأكثر من نصف ناتجه المحلي الإجمالي، فهو عرضة في عام 2012 لمخاطر انتكاس أداء الاقتصاد العالمي، لو تحققت، وما لم تحترز أوروبا أزمة ديونها السيادية، فإلى الاقتصاد العالمي معرض لولج أزمة ركود عميق أو حتى كساد، وهو أمر لا بد من التحول له. ما عدا ذلك، تظل القدرة على تجاوز أزمة الركود عالمي مؤتة كبيرة، وبفضل طبقة الشحم التي كونتها الدولة مع ارتفاع كل من أسعار النفط وإنتاجه، وأسوأ الاحتمالات، عندها، هو انخفاض معدلات النمو عن تلك القدرة، والبالغة 5,4٪ لعام 2012.

أي بما نسبته 91,5٪ من إجماليها. وقد تم تقدير الإيرادات النفطية، طبقاً للأسس التالية: حصة إنتاج نفط خام تعادل 2,2 مليون برميل، يومياً، وسعر تقديري لبرميل النفط يبلغ 60 دولاراً، وبعد خصم تكاليف الإنتاج والتسويق، بلغ العجز الافتراضي للموازنة نحو 5,9897 مليارات دينار. ولكن أوضاع السوق النفطية كانت أفضل من تقديرات الموازنة، إذ بلغ معدل سعر برميل النفط، لثلاثة أرباع السنة المالية الحالية - من أبريل إلى ديسمبر 2011 - نحو 107,4 دولاراً، بزيادة بلغت نحو 47,4 دولاراً للبرميل، أو أعلى بما نسبته 79٪ عن السعر الافتراضي، المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 60 دولاراً للبرميل، ويشير تقرير المتابعة الشهرية، لخصائبات الإدارة المالية للدولة، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة (نفطية وغير نفطية)، حتى 10/31/2011، قد بلغت نحو 16,2864 مليار دينار، بينما بلغت المصروفات الفعلية نحو 6,0556 مليار دينار، وذلك عن الفترة نفسها، ما يترتب عليه تحقيق فائض مقداره نحو 10,2308 ملياراً لا دينار، ولكن رقم الفائض هذا لا

يعكس الواقع، وسيكون الفائض الفعلي، أقل، فقد تصل الإيرادات النفطية، للسنة المالية الحالية، بمجمها، إلى حدود 26,4 مليار دينار، ومع إضافة نحو 1,5 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، لتبلغ جملة الإيرادات، نحو 27,9 مليار دينار، واعتمادات المصروفات نحو 19,4 مليار دينار، وهكذا فإن الفائض، المتوقع، سيكون في حدود 8,5 مليارات دينار، ولكن للسنة المالية الحالية، يكاملها، وسيكون رقم الفائض الفعلي، ضمن هذه الحدود، إذا ظل معدل سعر برميل النفط عند المعدل الحالي، البالغ 107,4 دولارات للبرميل، لفترة يناير - مارس 2012، وهو الاحتمال الأقرب إلى الواقع.

ويبلغ حجم الدين العام (الحكومي)، كما في نهاية أكتوبر 2011، نحو 1973 مليون دينار، بانخفاض، نسبته 3,2٪ عن مستوى نهاية عام 2010. وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزنة، الأطول أمداً، برصيد 1848 مليون دينار (1888 مليون دينار، في نهاية 2010)، وأذونات الخزنة - برصيد 125 مليون دينار، وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزنة، لمدة سنة، نحو 1,25٪، وعلى

وأضاف التقرير إن معدل إنتاج النفط بلغ نحو 2,6 مليون برميل، يومياً - 2,36 مليون للربع الأول و2,45 مليون للربع الثاني و2,53 مليون للربع الثالث، وأكثر بكثير للربع الرابع لأنه بلغ، في نهايته، نحو 3,05 ملايين برميل، يومياً - خلال العام 2011، بينما حصتها الرسمية نحو 2,2 مليون برميل، يومياً. وبلغ معدل سعر برميل النفط ألسع، عند نحو 109,5 دولارات، للبرميل، في شهر نوفمبر 2011، بينما بلغ أدناه، عند نحو 91,6 دولاراً أميركياً للبرميل، في شهر يناير 2011، وبلغ معدل ذلك السعر، لعام 2011، نحو 104,7 دولارات للبرميل، مقابل معدل عام 2010 البالغ نحو 76,4 دولاراً للبرميل، أي بارتفاع بلغ نسبته 37٪، انعكس، إيجابياً، على الإيرادات النفطية.

وبلغت اعتمادات المصروفات، في موازنة السنة المالية الحالية، حسب بيانات وزارة المالية، نحو 19,435 مليار دينار، وبلغت تقديرات الإيرادات، فيها، نحو 13,445 مليار دينار، منها نحو 1,138 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، وقرن الإيرادات النفطية بنحو 12,307 مليار دينار.

الأسواق ستظل تعاني من أداء متذبذب وضعيف في النصف الأول

ذكر تقرير الشال ان 2011 انتهى وكان عاما صعبا، جدا، وقف فيه الاقتصاد العالمي أمام سابعة، لم تحدث منذ 8 عقود من الزمن، أو أمام تحدي احتمالات العودة إلى حقبة ركود عميق، أو حتى كساد، فبعد أن اجتاز العالم بعد عام 2008 أكبر أزمة اقتصادية صادقة، منذ عام 1929، عاونهت المخاوف، بعد انتقال أزمة الديون المتعثرة من القطاع المالي الخاص إلى الدول، وتحديدا في منطقة الوحدة النقدية في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأميركية. وبعد تحسن عام لأداء مؤشرات الأسواق المالية، معظمها، في عام 2010 من 8 إلى 14 سوقا، أدت تلك المخاوف إلى انتكاس أداء تلك الأسواق، معظمها، في عام 2011، وأنهى 12 سوقا من أصل 14 سوقا، ضمن العينة المتتقة في نهاية عام 2011، في المنطقة الفالنت، وإن حدث تحسن عن أداء نوفمبر الفائت عندما كان 13 سوقا في المنطقة السالبة، كما في الجدول المرفاق. وتصدر مؤشر داو جونز أداء تلك الأسواق، بكماسب حدود 5,5٪ مقارنة بنهاية عام 2010، وانتقل السوق القطري من المنطقة السالبة، حتى نهاية نوفمبر الفائت، إلى شركة داو جونز، في المنطقة الموجبة، وإن بارتفاع طفيف بحدود 1,1٪، وتراوح خسائر الأسواق الـ 12 الأخرى ما بين أدناها للسوق السعودي وبيحدود 3,1٪ بالسالب، وأعلىها للسوق الهندي وبيحدود 24,6٪ بالسالب، ثم الصيني بحدود 21,7٪ بالسالب. وشاركت 6 أسواق في الخليج الـ 6 أسواق ناشئة، رئيسية، أخرى، المنطقة السالبة، وجاء السوق البحريني، أكبر أسواق الإقليم خسائر بنحو 20,1٪.

الإعلان عن تأسيس مفوضية عليا للانتخابات وهينة للنزاهة خطوتان بالاتجاه الصحيح

أشار تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي إلى الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء، الذي عقد الأسبوع الفائت، بتوجهات إيجابية، مبينا أن الإعلان عن تأسيس مفوضية عليا للانتخابات وهينة للنزاهة، خطوتان بالاتجاه الصحيح. إذ يعد عملية تخريب، كبيرة، بدأت بالتعدى على الدستور، ومرت بتفتيت الدوائر، لتفريغ وطن جميل من أهم مقوماته، وهي المواطنة الشاملة، ثم النوايا، التي ظهرت جلية، للعودة إلى الانقلاب على الدستور، في الفترة ما بين 2007 إلى نهاية عام 2010. لأيد من وضع أساس مؤسسي لترسيخ خيار البلد الدستوري الديمقراطي. وقد اعتمدت حكومات متعاقبة على تخريب مخرجات الانتخابات النيابية، واعتمدت، في دعمها، على نواب معروضين، في سوق حراج، شخصهم وقيم وقوانين البلد، كلها، برسم البيع، لمن يدفع أعلى سعر، وأن الأوان لإرسال رسائل قاطعة بنيد هذا النهج الذي أودى بدول عظمى، بكاملها. واعتقد التقرير أن الرسالة ستكون أكثر وضوحا، لو أن فرقا حكومية نزبية قامت بمراقبة مشرتي التزم في الانتخابات، الحالية، ومداهمتهم، فالفقود، حتى الآن، هو الفعل الملموس لمواجهة مفسدي نزاهة الانتخابات، وللحكومة تجربة واحدة محترمة مع فريق إزالة التعديات على أملاك الدولة، ولأيد من تكرارها، في مواقع أخرى. إن الإرث الذي تركه فشل الحكومات السابقة، ثقيل، حتى لم يعد أحد يحترم القانون، أو يصدق بالحكومة، بدءا بقانون المرور، وليس انتهاء بالفروع، ومن دونها لا يمكن الحديث عن مشروع تنمية يحول ما هو مؤقت إلى مستدام، والإشارات الأولية تبعث أملا مقفودا، والحاجة إلى إقتران الأمل بالعمل ضرورة قصوى.

وكان يمكن أن تكون أوضاع الأسواق، كلها، أكثر سوءا، لو لا نتائج اجتماعات 8 ديسمبر، لقمعة دول منطقة اليورو، التي أعطت بعض الاطمئنان المؤقت، بينما فشلها، لو تحقق، كان يعني ارتدادا سلبيا كبيرا. وسيكون عام 2012 عاما صعبا، في نصفه الأول، على الأقل، فالالاقتصاد العالمي سيبدأ بتأكيد مساره، إما إلى الأسوأ بكثير وإما إلى تحسن طفيف، ولكن مستقر، فمن المحتمل أن تبدأ بعض الاقتصادات الأوروبية بتسجيل معدلات نمو سالب، للربع الأخير من العام الفائت، وسوف يتأكد دخولها حقبة ركود ومدى هذا الركود، مع بيانات الربع الأول من عام 2012. كذلك ستستحق ديون على تلك الدول، وسوف تلجأ إلى السوق للاقتراض، لسداد ديونها، وستكافأ أو تعاقب بمستوى الفائتة التي يرغب عندها السوق بإقرارها، طبقا للثقة في إجراءات العلاج، المتبعة لديها، وتضامن بقية الكتلة معها. كما أنها عرضة لتغيرات سياسية، قد تكون متطرفة إذا ساءت أحوال النمو والبطالة، وتلك مخاطر سياسية إضافة إلى الاقتصادية، وقد تصيب الثقة الهشة بضربة قوية. الإيجابي في كل ما تقدم، أنها أمور معروفة وجار التعامل معها، وأن العالم، بمجمعه، متعاون لاجتباب تكرار كارثة ما حدث بعد عام 1929، لذلك تظل احتمالات الأوربي للانزلاق إلى السياروي المخيف أقل بكثير من احتمالات التعافي، وإن بعد المرور بحقبة ركود قصيرة. لذلك نعتقد بأن الأسواق ستظل تعاني من أداء متذبذب وضعيف، للنصف الأول من العام الحالي، والاحتمالات أفضل لأداء النصف الثاني من العام.